مخاوف أممية تتجدد: زيادة مزاعم الاعتداء الجنسي في بعثات حفظ السلام

كشف تقرير أممي حديث أن عدد مزاعم الاعتداء والاستغلال الجنسي في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية التابعة للأمم المتحدة تجاوز عتبة المئة حالة خلال العام الماضي، في تكرار مثير للقلق للمرة الثالثة خلال العقد الأخير، مما يسلط الضوء على التحديات المستمرة التي تواجه المنظمة في التصدي لهذه الانتهاكات.

وأفاد التقرير الذي تابعته وكالة "المطلع"، أن:"65 بالمئة من الادعاءات تتعلق بنساء أنجبن وطالبن بنفقات للأطفال بعد تعرضهن للاغتصاب".

وقال الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، إن:"الادعاءات حددت هوية "125" ضحية من بينهم "27" طفلا"، مضيفا أن:"العدد أقل من عدد الضحايا العام الماضي الذي بلغ 145".

وأشار التقرير الأممي، إلى أن:"بعثتين لحفظ السلام شكلتا 82 بالمئة من مزاعم الادعاءات، وهما

الكونغو "44" ادعاء وجمهورية إفريقيا الوسطى بـ'40" ادعاء.

وكانت الأمم المتحدة تواجه تحديات كبيرة بسبب اتهامات اغتصاب الأطفال واعتداءات جنسية أخرى تقوم بها قوات حفظ سلام تابعة لها، وخصوصا من الدولتين الإفريقيتين المذكورتين سالفا، وفق "أسوشيتد برس".

وكما تم الإبلاغ عن سوء سلوك جنسي في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من جنوب السودان إلى لبنان، وفي البعثات السياسية في هايتي وكولومبيا وأفغانستان.

وكما أبلغ الأمين العام عن "190 ادعاءً بالاستغلال والانتهاك الجنسيين ضد موظفي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بانخفاض عن "284" ادعاءً في عام 2023 - و382 ادعاءً تتعلق بموظفين من خارج الأمم المتحدة يعملون مع منظمات تنفذ برامجها.

وجعل غوتيريش مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين أولوية قصوى منذ توليه منصب الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2017، وعزز إنفاذ سياسة "عدم التسامح مطلقًا" التي تنتهجها الأمم المتحدة مع سوء السلوك الجنسي.

وكما شرع في سلسلة من التغييرات على عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لتسريع التحقيقات، وعيّن محاميًا للضحايا لمساعدة ضحايا الاعتداء الجنسي، وفق أسوشيتد برس.